

القرار ٢٠٢٢ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٦٧٣، المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، و ١٩٧٣ (٢٠١١) المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، و ٢٠٠٩ (٢٠١١) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و ٢٠١٦ (٢٠١١) المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، و ٢٠١٧ (٢٠١١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الشديد بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها الوطنية،

وإذ يشير إلى قراره إنشاء بعثة للأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر حتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لمساعدة ودعم الجهود الوطنية الليبية في مرحلة ما بعد النزاع،

وإذ يرحب بإنشاء الحكومة الانتقالية لليبيا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وإذ يشدد على دورها الرئيسي في تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على نحو تام،

وإذ يرحب أيضا بمشاركة الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، بوسائل منها زيارتهما الأخيرة إلى ليبيا التي أكدت الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية الليبية في مرحلة ما بعد النزاع،

وإذ يتطلع إلى تقييم للاحتياجات تجريه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والحكومة الانتقالية لليبيا بحلول ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢، بالتعاون مع جميع الشركاء الدوليين المعنيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بغية مواصلة العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في تنسيق الدعم الدولي المقدم إلى الحكومة الانتقالية لليبيا على أساس احتياجاتها،

وإذ يشدد على أهمية مواصلة الدعم المقدم من الأمم المتحدة، بما في ذلك الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى الحكومة الانتقالية لليبيا في معالجة الأولويات الفورية بصيغتها المحددة في الفقرة ١٢ من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2011/727)، بما ذلك التوصية المتعلقة بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة ثلاثة أشهر،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المنشأة بموجب الفقرة ١٢ من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢، ويتطلع إلى تقرير الأمين العام، بما في ذلك توصيات بشأن المرحلة المقبلة من الدعم المقدم من البعثة إلى ليبيا؛

٢ - يقرر أن تشمل أيضا ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتنسيق والتشاور مع الحكومة الانتقالية لليبيا، تقديم المساعدة والدعم إلى الجهود الوطنية الليبية الرامية إلى التصدي لمخاطر انتشار جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من كل الأنواع، ولا سيما قذائف أرض - جو المحمولة على الظهر، مع مراعاة مسائل أخرى من بينها التقرير المشار إليه في الفقرة ٥ من القرار ٢٠١٧ (٢٠١١)؛

٣ - يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره الفعلي.